

محل الثاني
محل
١٣٠

كونها ملكه ويجب فيما يستره لعدم بقائه كطعام
وادم تملك فتصرف فيه المرة بماتات اما الامة انما
يتصرف في ذلك سيدة هاتلوقرت بعد نفقة بما
يضرها منها من وجعها من ذلك وما دام نفقة مع بقائه
لكسوة وحسنة وفرش وظروف طعام وشراب وادوات
تنظيف ومشط تملك في الاصح ونفسي الزوجه الكسوة
اول فصل ثانيا واول فصل صيق لنفقا العرف بذلك
هذا اذا وافق النكاح اول الفصل والاوجب اعطاها
في اول كل سنة اشهر من حين الوجوب فان اعطاها
الكسوة اول فصل مثلا ثم تلفت فيه بلا تقصير منها
لم تبدل لانه واهما ما عليه كالنفقة اذا تلفت يدها
فان مات او بائنا بطلاق او غيره او ماتت في انا فصل
لم تزد ولو لم يكسوا الزوج مدة فدين عليه والواجب
في الكسوة الثياب لا قيمتها وعلمية خياطتها وادابها
لانها ملكها ولو لبست دونها منع لان له عرضا في ثيابها
وان اعسر الزوج بنفقتها المستقبله لعل ماله مثلا
فان صبرت بها ونفقت على نفسها من ماله او ما اقترضته

صار ديناً عليه وان لم يرضها القاضي كما يراد لثبوت
المستقرة فان لم تصبر فلها **نفقة النكاح** بالطريق الا ان
لقوله تعالى فامسك بما معروف او تسريح باحسان فان
عجز عن الاول فحين الثاني ولازها اذا نسخت بالحد والفنة
فيا لعجز عن النفقة او في لاب العبد ان يقوم بدونها
بخلاف الوطي اما لو اعسر بنفقة الخادم ما مضى فلا
فسخ على الاصح ولا فسخ ايضا بالاعسار بنفقة الخادم
ولا بما ساع موسر من الاتفاق سواء احضام فان عجزها
لتكبرها من تفصيل حقها بالحكم ولو حضر الزوج وعاب
ماله فان كان غايبا بمسافة القصر فالشرف والفسخ
ولا يلزمها الصبر للقصر فان كان دون مسافة القصر
فلا فسخ لها ويوسر باحضارها سرعة ولو تبرع شخص
بها عن زوج معسر لم يلزمها القول بل لها الفسخ لما فيه من
المسنة **نعم** لو كان المتبرع ابا او جدا والزوج تحت
عجزه وجب عليها القول وقدرة الزوج على الكسوة كالقدرة
على المال وانما نفقة الزوجه بعجز الزوج عن نفقة
معسر فلو عجز عن نفقة موسر او متوسط لم يفسخ لانه

صدار